سنة ١٩٢٢ ، وانتخب الحاج امين الحسيني رئيسا له ، بالاضافة الى احتفاظه بمنصب المفتي .

تعميق الخلافات بين العرب

جاء اعلان سلطات الانتداب تشكيل المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ــ ربما من حيث لا تدري ــ بمثابة صب الزيت على نار الانقسام بين مسلمي فلسطين ، الذين كانوا يشكلون آنذاك اكثر من ثلاثة ارباع سكان البلد . اثر ذلك ، بشكل واضح ، في قدرة عرب فلسطين على متابعة قضيتهم الوطنية ، خصوصا بعد ان تمكنت الفرقة من صفوفهم ، ولم يستطع احد رأب الصدع . فقد صعدت الانتخابات للمجلس ، التي سمح لكل المسلمين الذكور الراشدين بالاشتراك فيها ، من حدة التنافس بين ال الحسيني وال النشاشيبي ومناصري كل منهم ، بحيث « لم يلبث ، على حد تعبير احد معاصري تلك الفترة ــ ان صارت الحسينية والنشاشيبية علما حزبيا لانصار كل من الاسرتين ومظهرا من مظاهر التنافس بينهم ومشغلة من مشاغلهم .... وكان حرمان العرب من الحكم دافعا لهم الى الاتجاه نحو المجلس والتلهي به وتعليق اوسع الامال عليه كاستجابة ايحائية الى تلك الرغبة ، فكان في ذلك مثار غيرة وحسد ومنافسة وسخط ورضاء وحرمان ونوال ومنح استغلال اقوى استغلال من جانب السلطات والمعارضين معا ، حتى جاء وقت كاد المسلمون ينسون فيه الحكومة وملايينها ودوائرها والاف موظفيها وقوانينها ومدارسها ... لتنحصر انظارهم في المجلس ، يدققون في اعماله وتصرفاته ومشاريعه ، وينبشون عن كل صغيرة وكبيرة فيه ، وتحدق عيونهم في العشرات المحدودة من آلاف جيناته والعشرات المحدودة من موظفيه والساحة الضيقة التافهة من اعماله الانشائية والمادية ، ويقومون بالاسفار والرحلات ويعقدون الاجتماعات ويؤلفون الجبهات في صدد ذلك كله ، ويجدون في هذا تعلميا لرغبة الحكم وفشا لشهوة النقد ، اللذين حرموهما »[٨٠] . وكان من نتائج ذلك « ان قويت المهاترات والمناورات وانقسم المسلمون [وتبعهم المسيحيون ايضا] الى معسكرين متعاديين »[٨١] هما : الـ « مجلسيون » ، اي انصار المجلس والحسينيون عامة . والـ « معارضون » للمجلس ، اي انصار النشاشيبيين عامة . واندمج الناس في هذين التيارين ، « بتاثير ما اعتادته فلسطين وما لم تنقطع صلتها به من حزبية القيسية واليمنية ، ونسوا او كادوا ينسون القضية الوطنية »[٨٢] .

ويتضح من تصرفات سلطات الانتداب انها كانت سعيدة جدا بهذا الصراع ، فقد بذلت كل ما في وسعها للابقاء عليه وتعميقه . ففي سنة ١٩٢٦ ، انتهت ولاية المجلس الاولى ، وجرت انتخابات لاختيار اعضاء جدد . غير ان المعارضة طعنت في شرعية تلك الانتخابات ونزاهتها ، فقضت المحكمة العليا ببطلانها . وعلى الاثر سارعت السلطات الى سن قانون خاص ، شكلت بموجبه مجلسا جديدا من المفتي وانصاره ، وعينت لجنة لدراسة التعديلات التي ينبغي ادخالها على نص قانون المجلس الأصلي . وقدمت اللجنة تقريرها في سنة ١٩٢٨ ، ونشر في السنة التالية على شكل مشروع قانون جديد[٨٣] . غير ان الاضطرابات التي نشبت في فلسطين ، في تلك السنة ، حالت دون اقراره ؛ فبقي المفتي رئيسا معينا للمجلس ، ببركة سلطات الانتداب ، حتى سنة ١٩٣٧[٨٤] ، عندما اقيل من منصبه بسبب الدور الذي لعبه في الثورة العربية